

الملاحق

17. 10. 1918.



القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٠٤٠، المأهولة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وبيان رئيسه المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤، (S/PRST/2004/18) وقراره ١٥٤٧ (٢٠٠٤) للمؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، و ١٥٠٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وإذ يأخذ في اعتباره سلطة العمل التي والحق عليها الممثل الخاص للأمين العام في السودان وحكومة السودان،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/703)، وبما تحقق من تقدم بشأن وصول المساعدات الإنسانية، وإذ يعرب عن قلقه لأن القرارات من ٥٩ إلى ٦٧ تدل على أن حكومة السودان لم تفي بكامل التزاماتها بموجب القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، وإذ يضع في اعتباره ضرورة تعزيز واستعادة ثقة السكان المعرضين للعدوى وتحسين الوضع الأمني العام تحسبا خطريا في دارفور، وإذ يرحب بالتوصيات الواردة في ذلك التقرير، ولا سيما المتعلقة منها باستنواب زيادة تواجد بعثة الاتحاد الأفريقي بصورة كبيرة في إقليم دارفور في السودان،

وإذ يرحب بالدور التبادي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي ومشاركته في معالجة الحالة في دارفور،

وإذ يرحب بالرسالة المؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الاتحاد الأفريقي، رئيس نيجيريا أولوسينون أوباسانغو، بما في ذلك مناقشته المجتمع الدولي دعم لمدد بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة السودان ووحدة وسلامة أراضيه واستقلاله، كما يقف وبرتوكول ماشاكوس للمؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، والاتفاقات التالية والمستتمة إلى ذلك البروتوكول، التي واطقت عليها حكومة السودان،



وإذ يشير إلى البيان المشترك الصادر في ٣ تموز/أبواب ٢٠٠٤ عن حكومة السودان والأمن العام للأمم المتحدة، وإذ يعرب عن تقديره للجهود التي تقوم بها آلية التنفيذ المشتركة والممثل الخاص للأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الواردة في البلاغ ومتطلبات القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)،

وإذ يرحب باتخاذ حكومة السودان عددا من الخطوات لرفع العقبات الإدارية أمام إيصال الإغاثة الإنسانية، مما أدى إلى وصول عدد متزايد من أفراد الإغاثة الإنسانية إلى دارفور فضلا عن مؤسسات حقوق الإنسان الدولية وغير الحكومية، وإذ يعلم بأن حكومة السودان وسعت من نطاق تعاملها مع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها،

وإذ يحث حكومة السودان وجماعات المتمردين على تسوية إيصال هذه الإغاثة الإنسانية عن طريق السماح بوصول الإمدادات الإنسانية وعمال الإغاثة الإنسانية دون عراقيل، بما في ذلك عمر حدود السودان مع تشاد وليبيا برا وبحرا حسب الاقتضاء،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء الصدام المتزايد فيما يتعلق بالأمن وحماية المدنيين، وتزعم سلاح مليشيات الجنجويد وتحفيد هوية زعماء الجنجويد للمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي في دارفور وتقلصهم للعنف،

وإذ يشير إلى أن الحكومة السودانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها الموجودين داخل أراضيها، وعن احترام حقوق الإنسان، والحفاظ على القانون والنظام، وإلى أن جميع الأطراف ملزمة باحترام القانون الدولي،

وإذ يشدد على أن جماعات المتمردين السودانية، وخاصة حركة العدل والمساواة وحش/حركة تحرير السودان، يجب عليها أيضا أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لاحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان،

وإذ يؤكد أن الحل النهائي للكثمة في دارفور يجب أن يشمل العودة الآمنة والطوعية للمتمردين داخلها واللاجئين إلى ديارهم الأصلية، وإذ يشير في هذا الصدد إلى مذكرة التفاهم للعودة في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بين حكومة السودان والمنظمة الدولية للهجرة، وإذ يعرب عن عزمه على القيام بكل ما يمكن من أجل وضع حد لمتاعاة أهل دارفور،

وإذ يقول أن الوضع في السودان يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ولاستقرار المنطقة،

وإذ يتصرف بحسب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يعلن عن قلقه الشديد من أن حكومة السودان لم تنفذ عملا بالترامها الواردة في القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، وفي البيان المشترك مع الأمين العام الصادر في ٣ تموز/

بوليه، بتحصين الحالة الأمنية للسكان المدنيين في دارفور، كما يتوقع المجلس، في مواجهة ضروب النهب المتواصل، وبهدف للانتهاكات الأخيرة لوقف إطلاق النار من جانب جميع الأطراف، ولا سيما ما جاء في تقرير لجنة وقف إطلاق النار عن حصص شقتها الطائرات المروحية لتناهب حكومة السودان وحصص الجنود على قرى ياسين وحاشابا وغلاب في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤

٢ - يوجب ويؤيد اعتراف الاتحاد الأفريقي بتعزيز وزيادة بحثه للرصد في إقليم دارفور بالسودان، ويشجع الرصد القائم على روح المبادرة

٣ - بحث الدول الأعضاء على دعم الاتحاد الأفريقي في تلك الجهود، بما في ذلك عن طريق تزويد كل الممثلات ولشركاءه الوجدانية والمالية والمادية وغيرها من الموارد الضرورية لدعم التوسع السريع لبعثة الاتحاد الأفريقي، ومن خلال دعم جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إنهاء الأزمة بالطرق السلمية وحماية سلامة أهل دارفور، ويوجب يطلب حكومة السودان من الاتحاد الأفريقي زيادة حضوره لرصد الأوضاع في دارفور، الواردة في رسالتها للورقة ٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ المرجحة إلى مجلس الأمن، وبحث حكومة السودان على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام والتعاون الكامل مع الاتحاد الأفريقي كإشارة بينة آمنة ومستقرة

٤ - يطلب إلى حكومة السودان وجماعات المتمردين، ولا سيما حركة العدل والمساواة وحيش/حركة تحرير السودان، العمل معا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي من أجل التوصل إلى حل سياسي في المفاوضات الجارية في أوجها بقيادة الرئيس أوباسانغوري، وبمخاطبة علما بالتقدم المحرز حتى الآن، وبحث الأطراف المشاركة في المفاوضات على توقيع وتنفيذ الاتفاق الإنساني فوراً، وإبرام بروتوكول بشأن المسائل الأمنية بأسرع وقت ممكن، يؤكد ويدعم الدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في رصد تنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها

٥ - بحث حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان على الإسراع في إبرام اتفاق سلام شامل باعتباره خطوة حاسمة على طريق تحقيق السلام والرخاء في السودان

٦ - يؤكد ضرورة السماح للمتمردين داخلياً والأجانب وغيرهم من السكان المعرضين للخطر، بالعودة إلى ديارهم طواعية وبأمان وكرامة، ولكن بعد أن يتوافر ما يلزمهم من مساعدة وأمن

٧ - يهيب تأكيد دعواته حكومة السودان وضع حد لفاخ الإفلات من العقاب في دارفور، بتحديد هوية جميع الأشخاص المسؤولين عن الإساءات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي على نطاق واسع وتقديمهم إلى العدالة، بما في

ذلك أفراد قوة الدفاع الشعبي ومليشيات المتطوعين، ويصو على أن تتخذ حكومة السودان جميع الخطوات اللازمة لوقف جميع أعمال العنف والمظالم؛

٨ - يدعو جميع الأطراف السودانية إلى أن تتخذ الخطوات الضرورية لكفالة التصدي فوراً للانتهاكات التي تبلغ عنها لجنة وقف إطلاق النار ومحاسبة المسؤولين عنها؛

٩ - يطالب بأن تقدم حكومة السودان إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، لأغراض التحقق، وثائق تتضمن بصورة خاصة أسماء أفراد مليشيات المتطوعين الذين تم نزع سلاحهم وأسماء الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم بسبب الإساءات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وذلك فيما يتعلق بأحداثها بموجب القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) واتفاق بحامينا لوقف إطلاق النار المبرم ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛

١٠ - يطالب جميع الجماعات المسلحة، بما في ذلك قوات المتطوعين، وقف جميع أعمال العنف والتعاون مع جهود الإغاثة الإنسانية الدولية وجهود الرصد وكفالة امتثال أعضائها للقانون الإنساني الدولي، وتأمين ضمان سلامة وأمن موظفي الإغاثة الإنسانية؛

١١ - يؤكد من جديد دعمه الكامل لاتفاق بحامينا لوقف إطلاق النار المبرم ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وفي هذا الخصوص، يحث حكومة السودان على الامتناع عن القيام بأعمال الطيران العسكري داخل إقليم دارفور وفي أحواله، وفقاً للاتفاقات؛

١٢ - يطالب إلى الأمين العام أن يقوم على وجه السرعة بإنشاء لجنة تحقيق دولية تفتتح فوراً بالتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف في دارفور، وتحدد أيضاً ما إذا كانت وقعت أعمال إبادة جماعية، وتحديد هوية مرتكبي تلك الانتهاكات لكفالة محاسبة المسؤولين عنها، ويدعو جميع الأطراف إلى التعاون التام مع تلك اللجنة، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات المناسبة لزيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان الموفدين إلى دارفور، وذلك بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان؛

١٣ - يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات سخية ومتصلة على وجه السرعة إلى الجهود الإنسانية الإنسانية في دارفور وتشاد لسد النقص في الاستجابة لنداءات الأمم المتحدة للتواصل، ويؤكد ضرورة أن تسي الدول الأعضاء بتعهداتها فوراً، وبترحب بالمساهمات الكبيرة التي تم تقديمها حتى الآن؛

١٤ - يعلن أن المجلس، في حالة عدم امتثال حكومة السودان امتثالا كاملاً للقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، أو لهذا القرار، بما في ذلك، وحسبما يقرر المجلس بعد التشاور مع الاتحاد الأفريقي، عدم تعاونها تمارنا تاماً مع توسيع وتحديد بعثة الاتحاد الأفريقي المرصد في دارفور، سيستقر في اتخاذ تدابير إضافية تنص عليها المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، كالتخاذ

إجراءات تؤثر على القطاع النفطي في السودان وعلى حكومة السودان أو أفراد من أعضاء حكومة السودان، من أجل اتخاذ تدابير فعالة تضمن هذا الامتثال الكامل أو التعاون التام؛

١٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس، في التقارير الشهرية التي يقدمها عملاً بالقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، بما أحرزته أو لم تحرزها حكومة السودان من تقدم في الامتثال لطلبات المجلس الواردة في هذا القرار، وما تبذره حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان من جهد لإبرام اتفاق سلام شامل على وجه السرعة؛

١٦ - يقرر إنشاء لسانة قيد نظره.



القرار ١٦٦٣ (٢٠٠٦)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٣٩٦، المعقودة يوم ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، ولا سيما القرارات ١٦٢٧ (٢٠٠٥) و ١٦٥٣ (٢٠٠٦)، والبيان المؤرخ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (SPRST/2006/5)،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بمساعدة السودان ووحدة واستقلاله وسلامته الإقليمية،
وإذ يرحب بتفويض الأطراف اتفاق السلام الشامل المبرم في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وإذ يحثها على الوفاء بالتزاماتها،

وإذ يرحب عن كثب بالتدابير لالتزامات البلدان المساهمة بقوات لدعم بعثة الأمم المتحدة في السودان، وإذ يشجع على نشر تلك القوات لتمكين البعثة من دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل في حينه،

وإذ يؤكد من جديد وبأشد العبارات ضرورة قيام جميع أطراف النزاع في دنقلا
بوضع حد للعنف والأعمال الوحشية،

وإذ يؤكد أهمية الطابع الملح لاحتزام عماديات أروحا بتحاج، وإذ يناشد الأطراف
التوصل إلى اتفاق سلام في أقرب وقت ممكن،

وإذ يرحب بالبلاغ الصادر عن الاجتماع السادس والأربعين لمجلس السلام والأمن
الصالح للاتحاد الأفريقي في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، وقراره القاضي بأن يدعمه من حيث
المبدأ، تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة في إطار الشراكة
القائمة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في



أفريقيا، والعمل على التوصل إلى اتفاق سلام بشأن دارفور في نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وتهدد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦،

وإذ يحرب عن قلقة العميق إزله انتقال الأسلحة والجماعات المسلحة عبر الحدود كعملية التمرد الوحشية والطويلة الأمد التي يقوم بها جيش الرب للمقاومة والتي تسببت في قتل واختطاف ونشره العديد من اللذتين الأبرياء في السودان،

وإذ يقر أن الخطة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

١ - يقر تهديد ولاية البجة حتى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، مع اعتزام تجديدها لقرارات أخرى،

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس مرة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذ ولاية البجة؛

٣ - يحور طلبه الوارد في الفقرة ٢ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥) القاضي بأن تظل البعثة على اتصال وتسيق وتيقن ومستمرين مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على جميع المستويات، وبمخاطبة على مضاعفة جهودها في هذا الصدد؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام، أن يقوم بمشاركة الاتحاد الأفريقي، وبالتشاور الوثيق والمستمر مع مجلس الأمن، وبالتعاون والتشاور الوثيق مع الأطراف في عمليات أبرحا للسلام، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، بلطف عملية التخطيط التحضيرية اللازمة لتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الخيارات المطروحة بشأن الكيفية التي يتسنى لها للبعثة تدعيم الجهد المبذول من أجل إحلال السلام في دارفور عن طريق تقديم مساعدة انتقالية مناسبة إضافية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي تشمل المساعدة في مجال اللوجستيات والتنقل والاتصالات، وأن يقدم الأمين العام إلى المجلس بحلول ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ مجموعة من الخيارات لعملية الأمم المتحدة في دارفور لكي يظر فيها؛

٥ - يشجع الأمين العام على أن يواصل تقديم أقصى قدر ممكن من المساعدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام وإلى الاتحاد الأفريقي التشاور مع المنظمات الدولية والإقليمية والدول الأعضاء لتحديد الموفرة اللازمة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أثناء تحويلها إلى عملية تابعة للأمم المتحدة؛

٧ - يدين بقوة الأئمة التي تضطلع بها الميليشيات والجماعات المسلحة كحيش الرب للمقاومة التي تواصل الاعتداء على المدنيين ولارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في السودان؛ ويحث في هذا الصدد هيئة الأمم المتحدة في السودان على الاستفادة الكاملة من ولايتها وقدراتها؛

٨ - يشي إلى القرار ١٦٥٣ (٢٠٠٦)، وإلى طلبه القاضي بأن يقوم الأمين العام بتقديم توصيات إلى المجلس؛ ويتطلع إلى تلقي بحلول ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ هذه التوصيات التي قد تتضمن مقترحات بشأن الكيفية التي يتسنى بها لوكالات الأمم المتحدة وبمعالجها، وبصورة خاصة هيئة الأمم المتحدة في السودان، أن تتصدى بفعالية أكبر مشكلة حيش الرب للمقاومة؛

٩ - تشجع الأطراف السودانية على الانتهاء من إنشاء مؤسسات وطنية لرفع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، كما ينص على ذلك اتفاق السلام الشامل وعلى تسريع عملية وضع برنامج شامل لرفع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمساعدة هيئة الأمم المتحدة في السودان، كما ينص على ذلك القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)؛

١٠ - يقر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.



القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥١٥٨ المعقودة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علماً بتقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في دارفور (S/2005/60)

وإذ يشير إلى المادة ١٦ من نظام روما الأساسي التي تنص بأنه لا يجوز للمحكمة الجنائية الدولية البدء أو المتضي في تحقيق أو مفاوضات لمدة اثني عشر شهرا بعد أن يتقدم مجلس الأمن بطلب بهذا المعنى،

وإذ يشير أيضا إلى المادتين ٧٥ و ٧٩ من نظام روما الأساسي وإذ يشجع الدول على الإسهام في الصندوق الاستئماني للمحكمة الجنائية الدولية المخصص للضحايا،
وإذ يحيط علماً بوجود الاتفاقات المشار إليها في المادة ٩٨-٢ من نظام روما الأساسي،

وإذ يقرر أن الحماية في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بحسب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر إحالة الوضع القائم في دارفور منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛

٢ - يقرر أن تعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور تعاوننا كاملا مع المحكمة والمدعي العام وأن تقدم إليهما كل ما يلزم من مساعدة، عملا بهذا القرار، وإذ يدرك أن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي لا يقع عليها أي التزام



القرار ١٦٧٩ (٢٠٠٦)

الذي اتخذ مجلس الأمن في جلسته ٥٤٣٩، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارات ١١٦٥ (٢٠٠٦) و ١٦٦٣ (٢٠٠٦) و ١٥٩٣ (٢٠٠٥) و ١٥٩١ (٢٠٠٥) و ١٥٩٠ (٢٠٠٥) و ١٥٧٤ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) و ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان، وبخاصة البيان S/PRST/2006/5 المؤرخ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، والبيان S/PRST/2006/21 المؤرخ ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦،

وإذ يشير إلى قراراته ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والوعاث للسلحة، و ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، و ١٦٧٤ بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، و ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة،

وإذ يهدد تأكيد التزامه القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية التي لن يتأثر أي منها بالانتقال إلى عملية للأمم المتحدة، والتزامه بسيادة جميع الدول في المنطقة ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وبفضية السلام والأمن والمصالحة في جميع أنحاء السودان،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء العواقب الوخيمة للنزاع الذي طال أمده في دارفور على السكان المدنيين، وإذ يكرر التأكيد بالقوى عبارة على ضرورة أن يبادر جميع أطراف النزاع في دارفور إلى إنهاء العنف والأعمال الوحشية على الفور،



وإذ يوحى بنجاح معادلات السلام بين الأطراف السودانية التي يقودها الاتحاد الأفريقي بشأن دارفور في أبوجا، نيجيريا، ولا سيما الإطار الذي اتفقت عليه الأطراف لتسوية النزاع في دارفور (اتفاق السلام في دارفور)،

وإذ يفتي على الجهود التي يبذلها الرئيس أولوسيفون أوبسانجوي، رئيس نيجيريا التي استضافت معادلات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا والرئيس دنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، رئيس الاتحاد الأفريقي، والدكتور سالم أحمد سالم للبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي لمعادلات السلام في دارفور وكبير الوسطاء، ووفود كل منهم في معادلات دارفور، والأطراف الموقعة على اتفاق السلام في دارفور،

وإذ يؤكد على أهمية الإسراع بالتنفيذ لتنام لاتفاق السلام في دارفور بغية استعادة السلام الدائم في دارفور، وإذ يوحى بالبيان الصادر في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ عن مجلس السودان في الجلسة الخاصة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن دارفور، الذي أكد فيه التزام حكومة الوحدة الوطنية التام بتنفيذ اتفاق السلام في دارفور،

وإذ يؤكد من جديد قلقه من أن استمرار العنف في دارفور قد يؤثر سلباً على باقي أنحاء السودان، وكذلك على المنطقة بأكملها في ذلك أمن تشاده،

وإذ يلاحظ ببالغ القلق التدهور المستمر في العلاقات بين السودان وتشاد، وإذ يحث حكومتَي كلا البلدين على التقيد بالتزاماتهما بموجب اتفاق طرابلس للسلام في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وتنفيذ تعاهير بناء الثقة التي اتفقا عليها طوعاً،

وإذ يفتي على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل إنجاز نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، رغم الظروف البالغة الصعوبة، وعلى دور البعثة في تقليص العنف المنظم المرتكب على نطاق واسع في دارفور، وإذ يفتي كذلك على جهود الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية التي ساعدت في نشر البعثة،

وإذ يحيط علماً بالبيانات الصادرة في ١٢ كانون الثاني/يناير و ١٠ آذار/مارس و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن تحول بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة،

وإذ يشدد على أن تتم عملية الأمم المتحدة قدر الإمكان، بمشاركة أفريقية وطابع أفريقي قويين،

وإذ يوحى بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لمواصلة وتعزيز دعمها لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وربما لعملية لاحقة تابعة للأمم المتحدة في دارفور،

وإذا يتطلع، بصفتها خاصة، إلى عقد مؤتمر لإعلان التبرعات في حزيران/يونيه، وإذا يهيب بالشركاء في الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم اللازم للجنة لتمكينها من مواصلة النهوض بولايتها أثناء فترة الانتقال،

وإذا يقول أن الحالة في السودان ما زالت تشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين،

وإذا يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يطلب إلى الأطراف في اتفاق السلام في دارفور احترام التزاماتها وتنفيذ الاتفاق دون تأخير، ويحث الأطراف التي لم توقع الاتفاق على توقيعه دون تأخير، وعلى ألا تتصرف بأي طريقة تعوق تنفيذ الاتفاق؛ ويعرب عن اعتناهما بالنظر في أن يتخذ، بما في ذلك استحباب طلب من الاتحاد الأفريقي، تدابير قوية وفعالة، من قبيل حظر السفر وتجميد الأموال، ضد أي فرد أو جماعة تنتهك اتفاق السلام في دارفور أو تحاول عرقلة تنفيذه؛

٢ - يطلب إلى الاتحاد الأفريقي أن يتفق مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية والدول الأعضاء على المتطلبات التي أصبحت ضرورية الآن، بالإضافة إلى تلك التي حددتها بعثة التقييم المشتركة لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، من أجل تعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على إنفاذ الترتيبات الأمنية لاتفاق السلام في دارفور، توجهاً لنشر عملية لاحقة تابعة للأمم المتحدة في دارفور؛

٣ - يؤيد قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الصادر في بيانه المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، الذي يقضي بأنه في ضوء توقيع اتفاق السلام في دارفور، يجب اتخاذ خطوات ملموسة لإيجاد التحول من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة؛ ويطلب إلى الأطراف في اتفاق السلام في دارفور تسريع عمل الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية والدول الأعضاء والعمل مع كل هذه الجهات من أجل تسريع الانتقال إلى عملية الأمم المتحدة، وتحليلها وفقاً للهدف، وإذاكرر تأكيد ما طلبة الأمين العام ومجلس الأمن، يدعو إلى نشر بعثة تقييم تقنية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في غضون أسبوع من اتخاذ هذا القرار؛

٤ - يشدد على ضرورة أن يشاور الأمين العام مع الاتحاد الأفريقي، بالشاور الوثيق والمستمر مع مجلس الأمن، وبالتعاون والشاور الوثيق مع الأطراف في اتفاق السلام في دارفور، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، بشأن القرارات المتعلقة بالانتقال إلى عملية للأمم المتحدة؛

- ٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات إلى المجلس، في غضون أسبوع من عودة هيئة التقسيم المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بشأن جميع البنواسب المهمة في ولاية عملية الأمم المتحدة في دارفور، بما في ذلك هيكل القوة، والاحتياجات الإضافية للقوة، والبلدان المحتمل أن تساهم بقوات، وتقييم مالي مفصل للتكاليف في المستقبل؛
- ٦ - يقوّر أن يبقى المسألة قيد نظره التعلّي.



القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٥٦٩، المقبولة في
٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارات ١٦٧٩ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ و ١٦٦٥ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، و ١٦٦٣ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، و ١٥٩٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ و ١٥٩١ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ و ١٥٩٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، و ١٥٧٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان،

وإذ يشير أيضا إلى قراراته السابقة ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، و ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة، و ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، و ١٦٧٤ (٢٠٠٦) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، الذي يؤكد مجددا في جملة أمور أحكام الفترتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، وكذلك إلى تقرير بعثة إلى السودان ونشاد في الفترة من ٤ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

وإذ يهيب تأكيد التزامه القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، التي لن يتأثر أي منها بالانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، والتمسك القوي بقضية السلام، وإذ يوجب عن تصميمه على أن يعمل مع حكومة الوحدة الوطنية، في ظل

06-48462 (A)



الاحترام الكامل لسيادتها، للمساعدة في معالجة المشاكل المختلفة التي يواجهها السودان، وأن تتم عملية الأمم المتحدة في دارفور، قدر الإمكان، بمشاركة أفريقية ومواقع أفريقية قربين.

وإذ يوجب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإيجاد حل للأزمة في دارفور، بصفة طرق من بينها إجماع معاديات السلام الجارية بين الأطراف السودانية بشأن الصراع الدائر في دارفور، والتي يقودها الاتحاد الأفريقي في أبوسجا بنيجيريا، ولا سيما إطار العمل المتفق عليه بين الأطراف من أجل إيجاد حل للصراع الدائر في دارفور (اتفاق دارفور للسلام)، وإذ يفتي على جهود الأطراف الموقمة لاتفاق دارفور للسلام، وإذ يعرب عن اعتياده بأن الاتفاق يرسى الأساس لأمن دائم في دارفور، وإذ يؤكد مجددا ترحيبه بما أعلنه ممثل السودان في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ في الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن دارفور، من التزام حكومة الوحدة الوطنية التام بتنفيذ الاتفاق، وإذ يشدد على أهمية بدء الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور في أقرب وقت ممكن، وإذ يقو بأن تقديم الدعم الدولي لتنفيذ الاتفاق مهم للغاية لإجماعه،

وإذ يفتي على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل إجماع نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وكذلك على جهود الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية التي ساعدته في نشرها، وعلى دور البعثة في تقليص العنف المنظم المرتكب على نطاق واسع في دارفور، وإذ يشيخ إلى قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخين ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ للميتين في الفقرة ١٠ من البلاغ الصادر عنه والذين مؤداهما أن الاتحاد الأفريقي مستعد لاستعراض ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إذا ما أسفرت لتشااورات الجارية بين حكومة الوحدة الوطنية والأمم المتحدة عن اتفاق بالاتصال إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وإذ يشدد على ضرورة قيام البعثة بالمساعدة في تنفيذ اتفاق دارفور للسلام إلى أن يتم الاتصال إلى قوة الأمم المتحدة في دارفور، وإذ يوجب بقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن تعزيز ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومهامها، كما في ذلك حمادة لتدنين، وإذ يرى أن البعثة بحاجة ملحة إلى التعزيز

وإذ يؤكد مجددا قلقه من احتمال أن يمتد العنف الدائر في دارفور في التأثير سلبا على باقي أنحاء السودان فضلا عن المنطقة، وخصوصا تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وإذ يشدد على ضرورة معالجة جوانب الأمن الإقليمي من أجل تحقيق سلام دائم في دارفور

وإذ يفتي بضرورة معالجة العلاقات بين السودان وتشاد مؤخرا، وإذ يدعو حكومتين البلدين إلى التقيد بالتزامهما بموجب اتفاق طرابلس للمرم في ٨ شباط/فبراير

٢٠٠٦، والاتفاق الموقع بين السودان وتشاد في الجامينا في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وإلى الشروع في تنفيذ تدابير بناء الثقة التي اتفقتا عليها طوعاً، وإذ يحجب إعادة العلاقات الدبلوماسية مؤخرًا بين السودان وتشاد، وإذ يدعو جميع الدول في المنطقة إلى التعاون في ضمان الاستقرار الإقليمي،

وإذ يحث إداتته القوية بلمسح انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في دارفور، وإذ يدعو حكومة الوحدة الوطنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التصدي للتعسف الجنساني في دارفور، بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى تنفيذ خطة العمل لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة في دارفور، مع التركيز بصفة خاصة على مسألة إلغاء الاستمارة رقم ٨ وتوفير سبل الانتصاف القانوني،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ بشأن أمن العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وإمكانية وصولهم إلى السكان المحتاجين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخلياً وغيرهم من السكان المتضررين من الحرب، وإذ يدعو جميع الأطراف، لا سيما حكومة الوحدة الوطنية، إلى أن تكتفل، وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، وصول العاملين في مجال الإغاثة إلى جميع المحتاجين في دارفور بشكل كامل وآمن وبدون معوقات، وأن تكتفل كذلك ليصال المساعدة الإنسانية، لا سيما إلى المشردين داخلياً واللاجئين،

وإذ يحيط علماً بالبلاغات الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للأمم المتحدة الأفريقي في ١٢ كانون الثاني/يناير و ١٠ آذار/مارس و ١٥ أيار/مايو و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن تحول بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن دارفور المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/591)،

وإذ يعتبر أن الحالة في السودان ما زالت تشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين،
١ - يثرب، دون المساس بما تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في السودان حالياً من عمليات وولاية على النحو المنصوص عليه في القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، ومن أجل دعم التنفيذ المبكر والفعال لاتفاق دارفور للسلام، توسيع نطاق ولاية هذه البعثة على النحو المحدد في الفقرات ٨ و ٩ و ١٢ أدناه، ونشرها لتشمل دارفور، ولذلك يدعو إلى موافقة حكومة الوحدة الوطنية على هذا الاقتراح، ويحث الدول الأعضاء على توفير التقدمات اللازمة لنشرها بسرعة.

- ٢ - يطلب إلى الأمين العام ترتيب النشر السريع لتقديرات إضافية لبعثة الأمم المتحدة في السودان، حتى تتمكن من الانتشار في دارفور، وفقاً للتوصية الواردة في تقريره للمؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦
- ٣ - يقرّ تعزيز قوام بعثة الأمم المتحدة في السودان بعدد يصل إلى ١٧ ٣٠٠ من الأفراد العسكريين وبعنصر مدني مناسب يشمل عدداً يصل إلى ٣ ٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، وعدداً يصل إلى ١٦ من وحدات الشرطة المشكلة، ويهرب عن تصميمه على إنشاء قوام البعثة وهيكلها قيد الاستعراض المنظم، أخذاً في الحسبان تطور الحالة في الميدان، ودون المساس بما تتطلبه البعثة حالياً من عمليات وولاية على النحو المنصوص عليه في القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)
- ٤ - يهرب عن اعتزامه النظر في الإذن بإجراء تعديلات إضافية مؤقتة ممكنة في العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في السودان، بناء على طلب الأمين العام، في حدود مستويات القوات التي أوصى بها في الفقرة ٨٧ من تقريره للمؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦
- ٥ - يطلب إلى الأمين العام المشاور، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، وبالتباحث الوثيق والتواصل مع أطراف اتفاق دارفور للسلام، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، بشأن خطة وحصول زمني للانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، ويقول أن يبدأ نشر العناصر المدنية في الفقرات ٤٠ إلى ٥٨ من تقرير الأمين العام للمؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وأن يجري بعد ذلك، كجزء من عملية الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة، نشر قدرات إضافية في أقرب وقت مستطاع عملياً، وأن تتفكّل مسؤولية دعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان عند انتهاء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وعلى ألا يتجاوز ذلك في جميع الأحوال ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
- ٦ - يلاحظ أن اتفاق مركز القوات المبرم مع السودان، بشأن بعثة الأمم المتحدة في السودان، بالصيغة الواردة في القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، يطبق على عمليات بعثة الأمم المتحدة في السودان في جميع أنحاء، بما في ذلك في دارفور
- ٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من خلال استخدام مولود الأمم المتحدة القائمة والإضافية بهدف الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، ويأخذ للأمين العام خلال هذه الفترة الانتقالية بتقدم الدعم طويل الأجل إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على النحو المبين في تقريره

الأمين العام للمؤرخ ٢٨ نون/أبويليه ٢٠٠٦، كما في ذلك توفير الأصول الجوية، ومعدات النقل الجوي، والشريب، والدعم الهندسي واللوجستي، وفلترات الاتصالات المنقلة، وتوفير مساعدة إعلامية وأسعاف.

٨ - يقول أن تشمل ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان العاملة في دارفور في دعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام للمؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ واتفاق الجهاديين بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في الصراع الدائر في دارفور ("الاتفاقان")، بوسائل منها أداء المهام التالية:

(أ) رصد تنفيذ الأطراف للفصل ٣ ("وقف إطلاق النار الشامل والتهيئة الأمنية النهائية") من اتفاق دارفور للسلام واتفاق الجهاديين بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في الصراع الدائر في دارفور، والتحقق من ذلك التنفيذ؛

(ب) مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة، وإعادة نشر القوات في مناطق انتشار بعثة الأمم المتحدة في السودان بالوسائل البرية والجوية وفقا للاتفاقين؛

(ج) التحقيق في انتهاكات الاتفاقين والإبلاغ عن الانتهاكات للجنة وقف إطلاق النار؛ وكذلك التعاون والتنسيق بالاشتراك مع الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى، مع لجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة والوحدة المشتركة لتيسر ورصد المساعدات الإنسانية المنشأة عملا بأحكام الاتفاقين، بوسائل منها توفير المساعدة التقنية والدعم اللوجستي؛

(د) الحفاظ بوجه خاص، على وجود مناطق رئيسية مثل المناطق الحمازة المنشأة عملا باتفاق دارفور للسلام، والمناطق الواقعة داخل عيتمات المشردين داخليا وللمناطق المروعة السلاح المحيطة بمحيمات المشردين داخليا والواقعة داخليا، من أجل دعم إعادة بناء الثقة وتبني التحرر إلى العنف، لا سيما عن طريق رده استخدام القوة؛

(هـ) رصد الأنشطة العابرة للحدود التي تضطلع بها جماعات مسلحة على طول حدود السودان مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما عن طريق عمليات منتظمة للاستطلاع الجوي والبحري؛

(و) المساعدة في وضع وتنفيذ برنامج شامل ومستدام لنوع سلاح المقاتلين السابقين والنساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، على نحو ما دعا إليه اتفاق دارفور للسلام ووفقا لأحكام القرارين ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤)؛

(ز) مساعدة الأطراف، بالتعاون مع الأطراف الدولية الفاعلة الأخرى، على التحضير للاستفتاءات المنصوص عليها في اتفاق دارفور للسلام، وإجرائها؛

(ح) مساعدة أطراف الاتفاقين في زيادة فهم عملية السلام ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان، بوسائل منها تنظيم حملة إعلامية فعالة موجهة إلى جميع قطاعات المجتمع بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي؛

(ط) التعاون الوثيق مع رئيس عملية الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور، ومدة بالذم والمساعدة التقنية، وتنسيق أنشطة باقي وكالات الأمم المتحدة لهذا الغرض، ومساعدة الأطراف، في عملية الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور، على معالجة الحاجة إلى نهج جامع يشمل دور المرأة، لإزاء المصالحة وبناء السلام؛

(ي) مساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام، بالتنسيق مع برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، في إعادة هيكلة مرفق الشرطة في السودان، بما يشمل وأنشطة الشرطة التي تتسم بالديمقراطية، من أجل وضع برنامج لتدريب أفراد الشرطة وتبسيحهم، والمساعدة من جهة أخرى، في تدريب أفراد الشرطة للمنية؛

(ك) مساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام في تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك إقامة جهاز قضائي مستقل، وحماية حقوق الإنسان لشعب السودان بأكمله من خلال وضع استراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب والإسهام في استتباب السلام والاستقرار على المدى الطويل، ومساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام في تطوير الإطار القانوني الوطني وتدعيمه؛

(ل) تأمين وصول أفراد ولقنات وعصوات كافية في مجالس حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية داخل بعثة الأمم المتحدة في السودان، من أجل الاضطلاع بمهام تعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين ورصد الأنشطة التي تؤدي اهتماماً خاصاً لاحتياجات المرأة والطفل.

٩ - يقر كذلك أن تشمل الولاية التي ستضطلع بها في دارفور بعثة الأمم المتحدة في السودان ما يلي أيضاً:

(أ) العمل في حدود قدراتها ومناطق انتشارها على أن تسير وتسبق، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا، والمساعدة الإنسانية بوسائل منها المساعدة على تخفيف الظروف الأمنية الضرورية في دارفور؛

(ب) الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان في دارفور وتعزيزها ووصولها، فضلاً عن تسيق الجهود الدولية المأدفة إلى حماية المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، بما في ذلك المشردون داخلياً، وبالأخص العائدون، والنساء والأطفال؛

(ج) مساعدة الأطراف في الاتفاقين، بالتعاون مع شركاء دوليين آخرين في قطاع الإجراءات المتعلقة بالأفغان، عن طريق تقديم المساعدة الإنسانية لإزالة الأفغان، وإسداء المشورة التقنية، والتنسيق، وكذلك وضع برامج للتوعية بخطور الأفغان لصاح قطاعات اختص كافة

(د) المساعدة في معالجة القضايا الأمنية الإقليمية بالاتصال الوثيق مع الجهود الدولية من أجل تحسين الوضع الأمني في المناطق المتنازعة على طول الحدود بين السودان وتشاد، وبين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، بوسائل منها إلزام وجود تصدّد الأعباء بتألف من موظفي اتصال معيّنين بالشؤون السياسية والإنسانية والمسكرية وشؤون الشرطة المدنية في مواقع رئيسية في تشاد، بما في ذلك داخل عيّنات المشردين داخلياً وبالأخص، وإن لزم الأمر، في جمهورية أفريقيا الوسطى، والإسهام في تنفيذ الاتفاق الموقع بين السودان وتشاد في ٢٦ تموز/أبويله ٢٠٠٦؛

١٠ - يدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تكتمل تنقل جميع الأفراد بحرية وسرعة ودون عراقيل إلى السودان، وكذلك حركة المعدات والمواد والإمدادات وغيرها من السلع، بما فيها المركبات وقطع الغيار التي يكون استخدامها مقصوداً على البحة ومهامها الرسمية في دارفور؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام إطلاع المجلس بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق دارفور للسلام، واحترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ الولاية التي تضطلع بها في دارفور لجنة الأمم المتحدة في السودان، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن حسب الاقتضاء، بشأن الخطوات المتخذة لتنفيذ هذا القرار وأي تقصير في الامتثال لتنصباته؛

١٢ - وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

(أ) يقرّ الإذن لبعثة الأمم المتحدة في السودان باستعمال جميع الوسائل اللازمة، في مناطق انتشار قواتها وحسبما تراه في حدود قدراتها، من أجل:

- حماية أفراد الأمم المتحدة ومرافقها وممتلكاتها ومعدلاتها، وكفالة أمن وحرية تنقل أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، وأفراد لجنة الرصد والتقييم، ومنع

الجماعات المسلحة من تعطيل تنفيذ اتفاق دارفور للسلام، دون المساس بمسؤولية حكومة السودان، وحماية للمدنيين المعرضين لخطر العنف اليدين؛

- دعم التنفيذ اليكبر والتعمال لاتفاق دارفور للسلام، ومنع الاعتداءات والتهديدات التي تستهدف المدنيين؛

- القيام، حسب الاقتضاء، بمصادرة أو جمع الأسلحة أو أي أعتدة تتصل بها بشكل وجودها في دارفور انتهاكا للاتفاقيين وللشاهير المفروضة بموجب الفقرتين ٧ و ٨ من القرار ١٥٥٦، وتتخلص من هذه الأسلحة والأعتدة المتصلة بها عنى النحر المناسب؛

(ب) يطلب إلى الأمين العام وحكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إبرام اتفاقي مركز القوات في أقرب وقت ممكن، مع الأخذ بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٨٢/٥٨ بشأن نطاق الحماية القانونية للمنعوص عليها في الاتفاقي للتملقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ويقرر أنه، ربما يتم إبرام هذا الاتفاق مع أي من البلدين، يُلحق بصورة مؤقته اتفاق مركز القوات النموذجي للووخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/594) فيما يتعلق بقوات بعثة الأمم المتحدة في السودان العاملة في ذلك البلد؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن حماية المدنيين في عيمات اللاجئين والمشردين داخليا في تشاد، وسبل تحسين الوضع الأمني في الجانب الشمالي من الحدود مع السودان؛

١٤ - يدعو الأطراف في اتفاق دارفور للسلام إلى احترام التزاماتها وتنفيذ الاتفاق دون تأخير، وبمقت الأشراف التي لم توقع الاتفاق بعد على أن تفعل ذلك دون تأخير، وألا تصرف على أي نحو يقيق تلبية الاتفاق، وبأ كذا مجتهدا عزمه على أن يتخذ، لأسباب منها الاستجابة لطلب من الاتحاد الأفريقي، تدابير قوية وفعالة، من قبيل تحميد الأصول أو حظر السفر، في حق أي فرد أو جماعة تنتهك اتفاق دارفور للسلام أو تحاول منع تنفيذه أو ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان؛

١٥ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.